الأمم المتحدة
A/CONF.216/4
ريو +٢٠
مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
Distr.: General
29 May 2012
Arabic
Original: English

ريو دي جانيرو، البرازيل
٢٠-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*.
تقارير جلسات المائدة المستديرة

مذكرة معلومات أساسية لجلسات المائدة المستديرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

"البحث في سبل المضي قدماً في تنفيذ النتائج المتوقعة للمؤتمر"

* A/CONF.216/1.

050612 050612 12-35444 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – عرض عام

١ – اسندت إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) ولاية تجديد الالتزام السياسي بتحقيق التنمية المستدامة، بما يعكس الضرورة الملحة لمواصلة التنمية المستدامة على النحو الذي سيجري تحديده في الوثيقة الختامية للمؤتمر. والتحديات الماثلة في سبيل تحقيق هذا الهدف هائلة. فلقد شهدت السنوات القليلة الماضية الآثار الناجمة عن الأزمة العالمية المالية والاقتصادية وعن تزايد أوجه الظلم الاجتماعي والتدابير التي اتخذت للتصدي لهما، وما زالت تداعيات الأزمتين تتكشف. وعلاوة على ذلك، جمعت الأزمة بين تقلبات كبيرة في أسعار الغذاء والطاقة وزيادة في الضغوط على المناطق الحضرية واستنفاد الموارد البحرية، وأدى اشتداد الآثار الناجمة عن تغير المناخ إلى ازدياد ضعف قدرة الناس جميعا، لا سيما الفقراء، على الصمود.

٢ – والمؤتمر يمثل دعوة إلى العمل موجهة إلى المجتمع الدولي. وما زلنا نسترشد بالوثائق الأساسية الموقَّعة في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، ومن بينها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(١)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٢)] وخطة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة للتنفيذ[(٣)]، التي اتفق عليها في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢. وكان ما ينقصنا حتى الوقت الحالي هو الالتزام الراسخ بالعمل والتنفيذ والتعاون الإنمائي وإقامة الشراكات، وهو ما تستلزم التنمية المستدامة توافره من أجل إحراز التقدم على أرض الواقع على نطاق يتناسب مع جسامة التحديات الماثلة. ويستدل من إعلان كثرة من قادة العالم اعتزامهم المشاركة في هذا المؤتمر على أنهم أدركوا الأهمية الملحة لتجديد التزامهم السياسي. والسؤال الرئيسي الذي يجب أن نطرحه الآن على أنفسنا هو: لدى عودتنا إلى عواصم بلداننا الأصلية، ماذا سيكون تأثير نتائج المؤتمر على الإجراءات المتخذة على جميع الصُعُد؟ وكيف سنتحول بصورة حاسمة عن ”الأسلوب المعتاد في تسيير الأمور“؟

٣ – ويُنتَظَر من المؤتمر أن يوافينا بإرشادات بشأن الأهداف والأدوات والإصلاحات المؤسسية والتعاون التكنولوجي، وغير ذلك من سبل التنفيذ الموضوعة لترسيخ أقدامنا على

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

طريق التنمية المستدامة. وحان الوقت للتفكير ملياً في كيفية المضي قدماً في كلٍّ من هذه المجالات.

ثانيا – أهداف التنمية المستدامة

٤ – من المتوقع أن يكون أحد النتائج الرئيسية للمؤتمر هو اتخاذ قرار بتحديد أهداف للتنمية المستدامة. فأهداف من هذا القبيل من شأنها أن تساعد على وضع الأهداف الإنمائية للألفية، التي لا يزال المجتمع الدولي على التزامه الراسخ بها، داخل إطار للتنمية المستدامة. إلا أننا نعرف أنه حتى وإن نجحت جميع البلدان في هذا الصدد، ستبقى التحديات المتعلقة بالقضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية قائمة. وهو ما ينصرف أيضا إلى التحديات التي تواجهها جميع البلدان في جهودها من أجل كفالة استدامة الاقتصادات، بطرق من بينها اتباع أنماط للاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة. ومن شأن إدراج جدول أعمال فترة ما بعد عام ٢٠١٥ في إطار للتنمية المستدامة، بطرق من بينها وضع أهداف للتنمية المستدامة، أن يدل على الأهمية الشديدة التي توليها الحكومات للتنمية المستدامة، وهو ما تمثل بالفعل أحد الموروثات المتوقعة للمؤتمر.

الأسئلة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

٥ – قد تشمل الأسئلة ما يلي:

(أ) كيف ينبغي تحديد الأهداف حتى تلقى قبولاً عالمياً وتتولى البلدان زمام تحقيقها، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية؟

(ب) ما هي الأهداف التي ينبغي أن تشملها أي قائمة مختصرة بأهداف التنمية المستدامة؟

(ج) كيف يمكن كفالة أن يكون جدول أعمال التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ موحداً ومستداماً؟

(د) ما هي أفضل السبل التي يمكن بها للمجتمع المدني أن يدعم إحراز التقدم صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها وتقييم ذلك التقدم؟

(هـ) ما هي أفضل السبل لكفالة أن تكون عملية وضع جدول أعمال التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ عملية شفافة تعكس آراء جميع الأطراف المعنية في كل مكان؟

ثالثاً – الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٦ – تعتبر سياسات الاقتصاد الأخضر بوجه عام أداة للنهوض بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، توفر مجموعة من خيارات في مجال السياسات العامة تسهم في تحقيق التكامل فيما بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وسيختار كل بلد المزيج الخاص به من النهج والسياسات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، وذلك بتقييم الأولويات الوطنية وتكييف التدابير بما يلائم المؤسسات والنظم الاقتصادية الوطنية. وستتمثل المعضلة في وضع سياسات تديم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقلل في الوقت نفسه الضغوط على الموارد البيئية والطبيعية. وسيكون لإطار السياسات والحوافز أهمية حيوية في تعزيز الاستثمار في التنمية ونشر التكنولوجيات السليمة بيئياً.

٧ – وتوجد بلدان كثيرة في مرحلة مبكرة من مراحل تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر، وإن كان بعضها متقدما عن غيره، ومنها عدد من البلدان النامية. ومعظم التدابير المبتكرة تتخذ على الصعيدين الوطني والمحلي، ويمكن أيضاً أن يكون للتواصل وتبادل الخبرات فيما بين الكيانات المحلية والوطنية قيمته في هذا الصدد. وستكون للمبادرات الدولية والإقليمية التي تدعم بناء القدرات والتواصل وتبادل المعارف وإقامة الشراكات أمور لا غنى عنها، ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد. وسيكون أيضاً من الأهمية بمكان حشد الموارد المالية لدعم سياسات الاقتصاد الأخضر، وفي هذا الصدد، فإن المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين، والقطاع الخاص، والشراكات بين القطاع العام والخاص، لديها جميعاً إسهامات هامة لتقدمها.

الأسئلة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٨ – قد تشمل الأسئلة ما يلي:

(أ) ما هي القدرات والمساعدات التي ستحتاجها الحكومات الوطنية في تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر وفقاً لظروفها وأولوياتها الوطنية؟

(ب) ما هي أفضل السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان في تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر؟

رابعاً – الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

٩ – تسلط المناقشات المتعلقة بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة الضوء على ضرورة تحقيق التكامل فيما بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وهي تشير أيضاً إلى أوجه النقص

في الحوكمة الدولية للتنمية المستدامة منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، سلطت المناقشات الدائرة بشأن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة الضوء على تفتت الركيزة المتعلقة بالبيئة وضعفها نسبياً.

١٠ - وطُرِحَت مقترحات بشأن تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة تحدد بعض الوظائف الرئيسية التي ينبغي لأي إطار معزز أن يحققها على نحو متوازن:

(أ) الدعوة إلى تحقيق التنمية المستدامة ووضع جدول الأعمال للمستقبل، بما يوفر توجيهات سياسية فيما يتعلق بملء الثغرات ومعالجة التحديات الناشئة؛

(ب) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات، في مجالات من بينها تقديم الدعم لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية؛

(ج) تبادل الخبرات والدروس المستفادة؛

(د) تعزيز مشاركة المجتمع المدني وتيسير إقامة الشراكات؛

(هـ) تعزيز الصلة بين العلم والسياسات.

الأسئلة المتعلقة بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة:

١١ - قد تشمل الأسئلة ما يلي:

(أ) كيف يمكن دعم هيئة حكومية دولية جديدة معنية بالتنمية المستدامة في جهودها لتأمين فعالية المشاركة والمتابعة السياسية الرفيعة المستوى لجدول أعمال التنمية المستدامة، بما في ذلك نتائج المؤتمر، مثل أهداف التنمية المستدامة؟

(ب) كيف تتمكن المؤسسات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي أن تحقق التكامل فيما بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بفعالية أكبر؟

(ج) كيف يمكن لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو أحد النتائج المتوقع الاتفاق عليها في المؤتمر، أن يُنفَّذ على نحو يحقق توقعات الدول الأعضاء بزيادة فعالية الركيزة المتعلقة بالبيئة؟

(د) ما هي أفضل السبل التي يمكن بها للإطار المؤسسي أن يمكِّن مشاركة المجتمع المدني؟

خامساً – الموارد المالية والتكنولوجيا وبناء القدرات

١٢ – يشكل تمويل الاستثمارات البالغة الأهمية المتعلقة بالهياكل الأساسية وإيجاد طرائق جديدة للإنتاج وبناء القدرات تحدياً هاماً في مواجهة البلدان النامية التي تهدف إلى بناء اقتصاد أخضر أو الانتقال إليه، في سبيلها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وسيلزم حشد مزيج من الموارد المحلية والدولية، من القطاع العام والخاص، لتلبية الاستثمارات اللازمة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تعود بفوائد بيئية أيضاً. وثمة أهمية حاسمة في هذا الصدد لتهيئة البيئة السياساتية التي تشجع الانتقال نحو نظم للإنتاج والنقل والتوزيع أكثر كفاءة وأكثر سلامة من الناحية البيئية، ولمواصلة الدعم المالي المقدم للبلدان النامية من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما لأقل البلدان نمواً.

١٣ – ومن الضروري إحراز التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتهما من أجل المضي قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة. وأسهمت التكنولوجيا بقدر كبير في تشكيل المجتمع والبيئة. فقد عالجت مشاكل كثيرة وإنما أضافت مشاكل جديدة أيضاً. ومن أجل التخطيط لتنفيذ نتائج المؤتمر بفعالية، من الأهمية بمكان إدراك الإسهامات المحتملة للعلم والتكنولوجيا، بطرق من بينها تعزيز التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا ونشرها.

١٤ – وسيلزم التعجيل بالابتكارات التكنولوجيا في السنوات المقبلة إن أريد التصدي بفعالية لتحديات التنمية المستدامة التي تواجه المجتمع الدولي والحكومات الوطنية. والتكنولوجيا لن تشكل إلا جزءاً صغيراً من الاستجابة لتلك التحديات، ولكن بدون الابتكارات، يصبح تحقيق استجابة فعالة أمراً غير واقعي بالمرة. ومن حيث المبدأ، يُفتَرَض أنه من الممكن تقنياً زيادة الكفاءة العالمية من حيث استخدام الطاقة والمواد بعدة أضعاف بحلول منتصف القرن، إلا أن ذلك سيتطلب إجراء تغييرات رئيسية في السياسات والمؤسسات والحوافز.

١٥ – ومما يشجع أن الابتكارات التكنولوجية جارية في عدد متزايد من البلدان، بما في ذلك البلدان النامية. ومن ثم، فبالإضافة إلى تعزيز التعاون التكنولوجي بين الشمال والجنوب، سيصبح تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ذا أهمية بشكل متزايد في مجال التعاون التكنولوجي لأغراض التنمية المستدامة.

١٦ – وليست إمكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً بأسعار في المتناول، وفي الوقت نفسه كفالة حماية حقوق الملكية الفكرية، إلا جزءاً من التحديات التي تواجهها البلدان النامية التي تهدف إلى بناء اقتصاد أخضر في سبيلها لتحقيق التنمية المستدامة. وما زالت محدودية القدرات تعوق الجهود التي تبذلها البلدان النامية، بوجه خاص، لتحقيق

التكامل فيما بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بفعالية أكبر. وفي هذا الصدد، من الضروري لجهود وآليات بناء القدرات أن تزيل القيود القائمة، سواء في مجالات تصميم وتنفيذ السياسات، أو فعالية المؤسسات، أو نشر التكنولوجيا وتطويرها ونقلها، وإدارة الهياكل الأساسية والطاقات المنتجة، أو تعبئة الموارد المالية واستخدامها. وتتيح أنشطة المتابعة بعد المؤتمر فرصة ذهبية للمجتمع الدولي لأن يعزز الدعم في مجال بناء القدرات المقدم إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ولأن يعمم ذلك الدعم ويحسن من فعاليته، وذلك سعياً لتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

الأسئلة المتعلقة بالتعاون التكنولوجي وسبل التنفيذ الأخرى

١٧ - قد تشمل الأسئلة ما يلي:

(أ) ما هي النهج الجديدة التي يمكن اتباعها لحشد وتوجيه الموارد المالية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، التي ستحتاجها البلدان للاستثمار في سياسات الاقتصاد الأخضر والانتقال بتحديد أكبر نحو تحقيق التنمية المستدامة؟

(ب) كيف يمكن ضمان أن تؤدي الجهود المبذولة في مجال العلم والتكنولوجيا إلى زيادة كبيرة في الكفاءة من حيث استخدام الطاقة والموارد على الصعيد العالمي في العقود المقبلة؟

(ج) كيف يمكن تعزيز مجالات متسعة للحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً، بما في ذلك أمام البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؟

(د) كيف يمكن تعزيز التعاون التكنولوجي الدولي فيما يتعلق بتطوير ونشر ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، بما في ذلك في البلدان النامية؟

(هـ) ما الذي يستطيع المجتمع الدولي عمله لتعزيز ما يقدمه من دعم لبناء القدرات وتوجيهه بفعالية أكبر، لأغراض بناء اقتصاد أخضر شامل للجميع، وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؟